



OIC/IPHRC/REP/CAR/2014/CFM-41

**الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي**

تقرير عن

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

**مقدم إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء
الخارجية**

جدة، المملكة العربية السعودية

18-19 يونيو 2014

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى: تقرير مقدم إلى مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

تداولت اللجنة التنفيذية، في نهاية اجتماعها الموسع الطارئ على المستوى الوزاري الذي عقد يوم 20 / 2 / 2014 حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعنف المتصاعد، وإبادة المسلمين، وتدمير المساجد والنزوح الجماعي للمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى - وهي دولة مراقبة في منظمة التعاون الإسلامي. ومن أجل وقف موجة العنف والمعاناة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك للمساعدة في الجهود المبذولة لإعادة البلاد إلى الاستقرار وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف الطوائف العرقية والدينية في البلاد، قدمت اللجنة التنفيذية عدة توصيات، منها التوصية التالية:

"يدعو الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دراسة وضعية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم توصيات ملموسة لمجلس وزراء الخارجية بهدف معالجة هذه المسألة معالجة فعالة"¹.

واستجابة لطلب اللجنة التنفيذية، عُيِّن الدكتور الشيخ تيدان جاديو، الوزير السابق في السنغال، ممثلاً خاصاً لمنظمة التعاون الإسلامي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقاد الممثل الخاص للمنظمة وفداً وزارياً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في بعثة لإبداء التضامن وتقييم الوضع من 28 أبريل إلى الأول من مايو 2014، وكان من المفترض أن تكون الهيئة ممثلة في هذه البعثة، لكن ممثلها لم يتسن له المشاركة فيها بسبب صعوبات إدارية ولوجستية. وفي ظل هذه الظروف، لم تستند الهيئة في ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير إلى مصادر أولية، بل استندت إلى تقارير موثوقة من الأمين العام للأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاتحاد الأفريقي، ومختلف الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. كما استندت إلى تقرير ميداني من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش. وحتى 18 / 3 / 2014، كان هناك "أكثر من 50 منظمة إنسانية عاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى لها مكاتب في بانغي"².

1 . الفقرة الثامنة من البيان الختامي للاجتماع الطارئ الموسع للجنة التنفيذية على مستوى الوزراء حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

2 Central African Republic: Who has a Sub-Office/Base: OCHA Report 20140318

وأصدرت معظم هذه المنظمات تقارير مماثلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد، وخصوصاً عمليات قتل المسلمين منذ يناير 2014.

ثانياً: معلومات أساسية

جمهورية أفريقيا الوسطى بلد غير ساحلي في وسط القارة الأفريقية. تحدها جمهورية تشاد شمالاً والسودان وجنوب السودان شرقاً، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو جنوباً، والكاميرون غرباً. وتبلغ مساحتها حوالي 620 000 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 4.5 مليون نسمة، 80 ٪ منهم من المسيحيين، ويمارس بعضهم شعائر دينية تقليدية. وكان حوالي 15 ٪ من السكان قبل اندلاع الأزمة الحالية في البلاد مسلمين.

ولم تنعم جمهورية أفريقيا الوسطى بمرحلة طويلة من الاستقرار السياسي منذ استقلالها في عام 1960، إذ لم يحتفظ أول رئيس للجمهورية، ديفيد داكو، بمنصبه أكثر من ست سنوات قبل أن يطيح به قائده العسكري، جان بيديل بوكاسا الذي نصب نفسه إمبراطوراً بمباركة من فرنسا، وأنفق ثلث ميزانية البلاد على حفل التتويج. واتسم نظام بوكاسا بالديكتاتورية المطلقة والتعذيب على نطاق واسع وبعمليات القتل خارج نطاق القضاء. وفي ذروة الدكتاتورية، أصبح بوكاسا مصدر إحراج حتى للقوة الاستعمارية التي جعلت منه رئيساً. وفي عام 1979، أطيح به وحل محله سلفه ديفيد داكو، الذي أطاح به الجنرال أندري كولينا سنة 1981. وظل الجنرال كولينا في السلطة حتى سنة 1993 حين حل محله فليكس باتاسي في أول انتخابات تعددية ديمقراطية في البلاد.

وظل باتاسي في الحكم حتى سنة 2003، وهي السنة التي استولى فيها الجنرال فرانسوا بوزيز على السلطة. ولم تؤد هذه الانقلابات والانقلابات المضادة، للأسف، إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، بل فاقت حالة الفقر المدقع في البلاد أيضاً. ويذكر أن البلاد لديها موارد طبيعية هائلة، مثل اليورانيوم والذهب والماس والأخشاب، فضلاً عن إمكانات هائلة للطاقة الكهرومائية، ولكن لا تزال جميعها غير مستغلة، مما جعل الحكومة لا تمتلك ما يكفي من الأموال حتى لتقديم أبسط الخدمات الأساسية للمواطنين.

"إن عدم الاستقرار السياسي والضعف الإداري سمتان دائمتان في جمهورية أفريقيا

الوسطى منذ الاستقلال"³. فقد اعتمدت جميع الحكومات السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كامل تقريبا على المساعدات الخارجية لتوفير أكثر من 70 ٪ من ميزانياتها، لكن الجهات المانحة خفضت مساعداتها بشكل كبير بسبب تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ورغم ذلك، ظهرت العديد من الفصائل التي حملت السلاح للإطاحة بنظام الرئيس بوزيز باستخدام العنف بسبب الفساد المستشري وعدم قدرة الدولة على دفع رواتب العمال، بمن في ذلك جنود الجيش.

الثالث: تحالف سيليكيا

يتألف تحالف سيليكيا، بقيادة ميشال جوتوديا، من ثلاثة فصائل متمردين سابقين، بدأت حملة مسلحة ضد بوزيز في عام 2012. وقد ظل أصل مقاتلي سيليكيا مثار جدل، حيث اتهمت الحكومة السابقة التحالف بإيواء تحالف "عناصر أجنبية مستفزة" - متمردين سابقين من تشاد والسودان وإسلاميين من نيجيريا - وهو ما نفته قيادة سيليكيا بقوة. وخلال عام واحد من حملتها العسكرية، التي أسفرت عن سقوط بوزيز، لم تكن هناك انقسامات طائفية في عمليات تحالف سيليكيا. فقد كانت المظالم الرئيسية للتحالف في البداية تتعلق بدفع الرواتب، ولكن مع اكتساب التحالف بعض الأراضي، بدأت التظلمات السياسية، مثل المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإنهاء الفساد الذي كان متفشيا في عهد بوزيز. في البداية، لم يكن هناك شك في أن التحالف نال دعم مواطني أفريقيا الوسطى في جميع المجالات، مما ساعده في حملته العسكرية. ومع ذلك، بمجرد اكتساح التحالف بانغي بدأت وسائل الإعلام الفرنسية تشير إليه بـ "المتمردين الذين يقودهم مسلمون". وبالرغم من أن ميشال جوتوديا، وهو اقتصادي تدرّب على يد السوفييت، مسلم فلم يكن له أي طموحات جهادية، ولكن تم رسم شبح مالي بخبث لتصوير متمرد سيليكيا على أنهم "جيش إسلامي".

ربما كانت نوايا جوتوديا حسنة عندما شكل تحالف سيليكيا، ولكن إما أنه لم تكن لديه أي فكرة عما ينبغي القيام به بعد الإطاحة ببوزيز، أو أن اقتصاد البلاد المعدم قد تجاوز قدراته. فعندما تولى منصب الرئيس المؤقت في نيسان عام 2013، لم يكن العاملون في الحكومة، بمن فيهم الجنود، قد تقاضوا رواتبهم لعدة أشهر. وعندما حوصرت مليشيا التحالف في هذا الظرف، ارتكبت العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق

³ "Central African Republic: history of a collapse foretold"? By Morten Boas, Norwegian Institute of International Affairs, Jan

السكان المدنيين، خصوصاً في العاصمة بانغي⁴. ومع ذلك، أثبتت السجلات أن حكومة جوتوديا لم تغض الطرف قط عن الأنشطة الإجرامية التي ارتكبتها الجنود "المارقون" الذين كانوا ينتمون للتحالف، إذ إن بعضهم مطلوب القبض عليه لارتكابه جرائم مختلفة، منها القتل. وفي نهاية الأمر، تعين حل التحالف رسمياً، ولكن بعد فوات الأوان لأن بعض المتمردين قد اقتطعوا بالفعل إقطاعات صغيرة في الريف، وكذلك في العاصمة بانغي. وبالرغم من أن متمردى السيليكا قد روعوا جميع المدنيين تقريباً في أفريقيا الوسطى، فإنه يمكن أن يقال إن المسيحيين الذين شكلوا أكبر مجموعة دينية في البلاد، كانوا هم الأكثر تضرراً قياساً إلى نسبتهم من مجموع السكان. وللأسف، صورت وسائل الإعلام الفرنسية بخبث وعواقب وخيمة عملاً إجرامياً محضاً قام به جنود متمردون على أنه مجزرة ارتكبتها المسلمون في حق الأغلبية المسيحية في أفريقيا الوسطى. وقد أضحى تعبير "المتمردين الذين يقودهم مسلمون" رائج الاستخدام في وسائل الإعلام الفرنسية عند الحديث عن مليشيا التحالف، مع كل ما ينطوي عليه هذا التعبير من تحريض. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر أوجع مشاعر المرارة مما أفضى إلى ما تلا ذلك من أعمال قتل طائفية وحشية وتطهير عرقي. ولم تكن قوات التحالف تشكل جيشاً نظامياً بل اتسمت بعدم النظام وسوء السلوك الذي كان سمة لجنود متمردين مماثلين في أفريقيا وأحاء من العالم، وبالتأكيد لا علاقة للإسلام بذلك أو أنه كان يجب ألا يؤثر على المسلمين الأبرياء الذين لم يكونوا أعضاء في المليشيا.

رابعاً: مليشيا الأنتي بالাকা

تشكلت مليشيا الأنتي بالাকা في تسعينات القرن العشرين في شكل قوات ريفية للدفاع عن النفس. وكان السبب الأساسي وراء تأسيسها هو محاربة قطاع الطرق والمغيرين على المواشى. ولأنها مليشيا ريفية، فقد كان معظم أعضائها من الوثنيين الذين يمكن التعرف عليهم من خلال التمايم والرموز الأخرى التي كانوا يضعونها حول رقابهم. كيف تحولت مليشيا الأنتي بالাকা بين عشية وضحاها من كيان مجتمعي لمكافحة الذين يغيرون على المواشى إلى مليشيا مسيحية منتشرة في جميع أنحاء البلاد وهدفها تطهير أفريقيا الوسطى من جميع المسلمين؟ من هم قادة هذه المليشيا؟ إن من المثير جداً للدهشة أنه كل ما زاد عدد الأسئلة بشأن مليشيا الأنتي بالাকা، قلت الإجابات التي يتم الحصول عليها من جميع الجهات. وقد أكد الإمام عمر كابين لاياما ما هو جلي لـ "شاثام هاوس"، "إن مليشيا الأنتي بالাকা بدأت في شكل مجموعة للدفاع عن النفس، إلا أن لها الآن الآلاف من

4. A/HRC/24/59 تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12 سبتمبر 2013.

الحرس الجمهوري السابق ممن يسعون للعودة للسلطة"⁵. ووفقاً لما قاله الإمام، فإنه على نقيض رواندا التي تسودها مجموعتان عرقيتان مما سهل مكافحة الصراع العرقي، فإن من الصعب جداً استخدام العرق في أفريقيا الوسطى التي يوجد فيها نحو (80) مجموعة عرقية مختلفة. وأعرب الإمام عن اقتناعه بأن الدين قد استخدم بشكل متعمد لتحقيق هدف سياسي، وقد شاطرت "أخبار الفاتيكان" الآراء التي أعرب عنها الإمام لايماما تحت عنوان (جمهورية أفريقيا الوسطى - هل مليشيا الأنتي بالাকা مليشيا مسيحية حقاً؟) حيث ورد في المقال ما يلي:

"توصف الاشتباكات بين ثوار السيليكا ومليشيا الأنتي بالাকা التي تمزق البلاد بـ "الدينية" لكون السيليكا مسلمين ومليشيا الأنتي بالাকা مؤلفة من المسيحيين، غير أن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك لأن أعضاء السيليكا ليسوا جميعاً من المسلمين، مثلما أن معظم أعضاء مليشيا الأنتي بالাকা ليسوا مسيحيين"⁶.

ولئن كانت النظرة المسيحية لعناصر الصراع في أفريقيا الوسطى تعطي بسهولة مصداقية للقول بأن السيليكا ومليشيا الأنتي بالাকা ليس لأي منهما دوافع دينية ولا يجمع بين أعضائهما الدين، فإن سؤال من الذي يقف وراء مليشيا الأنتي بالাকা وخطط الإبادة البشرية التي تنفذها، يبقى دون إجابة. والاعتقاد العام في أفريقيا الوسطى هو أن الرئيس السابق بوزيز يمول هذه المليشيا بدعم فعال من قوى أجنبية. ويرتاب معظم المسلمين في أفريقيا الوسطى في الجيش الفرنسي الذي يشيرون إليه بأنه "قوى بيضاء مضادة للبالاكا" وباعتبار فرنسا القوة المستعمرة السابقة التي لها 1600 جندي في أفريقيا الوسطى، أكثرهم في بانغي، فإن معظم المسلمين في البلاد لم يتمكنوا من فهم كيف تسنى للمليشيا المناوئة للبالاكا أن تنفذ مثل هذه المذابح الشنيعة، خاصة في بانغي، دون أن تكبح جماحها قوات حفظ السلام. وقد أثارت منظمة العفو الدولية الانشغال بنفسه عندما أوردت في تقريرها القول بأن "المليشيا المناوئة للبالاكا" تشن هجمات عنيفة في محاولة منها لتطهير أفريقيا الوسطى عرقياً من المسلمين، وأن قوات حفظ السلام الدولية لم توقف العنف. بل تواطأت معه في بعض الحالات من خلال السماح لعناصر مليشيا الأنتي بالাকা المسيئة بملء فراغ السلطة الذي خلفته مغادرة السيليكا"⁷. إلا أن أكبر الأدلة الدامغة على عدم

⁵ "Conflict in the CAR: Religion, Power and Prospects for Reconciliation. Statement by Imam Omar Kabine Layama, President of CAR Islamic Community, at Chatham House, London, 27 January, 2014.

⁶ "The Boganda Journal: Observations on Central Africa", 25/02/2014

⁷ Amnesty International Report; "CAR: Ethnic Cleansing and Sectarian Killings", 12/02/14

وجود رغبة صادقة وأكيدة في إيقاف العملية العسكرية الفرنسية المعروفة باسم Sangari استهداف ميليشيا الأنتي بالাকা على أقل تقدير بين يناير وفبراير 2014، جاء في تصريح أدلى به الجنرال فرانسيسكو سوريانو، قائد قوات سنغاري الفرنسية جواباً عن سؤال يتعلق بهوية الميليشيا المناهضة للبالاكا⁸: لا نعلم . إن سلسلة قيادتهم وخطتهم السياسية جميعها غير معلومة لنا "8 . فإن كانت القوات الفرنسية لا تعلم حقاً أو لم تعبأ بأن تعلم من هم أعضاء ميليشيا الأنتي بالাকা أو هيكل قيادتها وبرنامجه السياسي، فإنه لا ينبغي الاستغراب من عجزها عن وقف المذابح الوحشية والتطهير الممنهج للمسلمين الأبرياء على أيدي أفراد هذه الميليشيا، انتقاماً - على ما يبدو - لانتهاكات صارخة سابقة لحقوق الإنسان قامت بها ميليشيا السيليكا.

خامساً: الأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

منذ مارس عام 2013، عندما اجتاح ثوار السيليكا بانغي واستولوا على السلطة من نظام بوزيز، باتت أفريقيا الوسطى في أيدي قطاع الطرق الذين لجأوا إلى الاغتصاب والقتل والنهب لفرض إرادتهم على الشعب. فمع وجود حوالي 200 فقط من رجال الشرطة لحراسة 4.6 مليون شخص من عصابات المتمردين، تراكمت الأزمات الإنسانية إلى حد تعين معه على الاتحاد الأفريقي دعوة الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى "إلى الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والامتناع عن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين"⁹. وأكد الاتحاد الأفريقي تصميمه على محاسبة جميع منتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ ديسمبر 2013، وبسبب الانهيار التام للحياة التجارية وانعدام الأمن على نحو أضر بموسم الزراعة، ظهر بوضوح نقص المواد الغذائية في جميع أنحاء البلاد. ونظراً لكون أكثر من 80٪ من المبادلات التجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت في أيدي المسلمين، فإن التأثير الفوري لعمليات القتل والنزوح الجماعي للمسلمين، قد ظهر في شكل نقص في الإمدادات الغذائية. تخللت الأشهر الستة التي قضاها ميشال جوتوديا رئيساً لأفريقيا الوسطى، أعمال قتل انتقامية وانتقاماً مضاداً بين ثوار السيليكا السابقين والميليشيات المناهضة للبالاكا. ولم يساعد ما أمر به جوتوديا من حل ميليشيات السيليكا في سبتمبر 2013، ونزع سلاحها،

⁸ "Briefing: Who are the anti-Balaka of CAR?"; IRIN Report, 12/02/2014

⁹ AU Peace and Security Council 362nd Meeting, Addis Ababa, 23 March 2013.

دون أي ترتيبات جدية لحماية رجال الميليشيا أو المجتمعات المسلمة، التي صورتها وسائل الإعلام الفرنسية بخبث كحلفاء للسيليك، في إيجاد حل للمشاكل، بل فتح الباب على مصراعيه للميليشيا المناهضة للبالاكا لانتزاع انتقام شامل ضد جميع المسلمين. وبمجرد فرض الميليشيا المناهضة للبالاكا سيطرتها في الصراع، غيرت هدفها لضمان عدم نجاة أي مسلم في جمهورية أفريقيا الوسطى - سواء أكان من الشبيبة أم الشباب، الرجال أم النساء. وقد التقطت صور فوتوغرافية لمسلمين أحرقوا أحياء في منازلهم، وقطعت أوصالهم وأكلت في عريضة آكلي لحوم البشر، الذين لم يسمع عنهم منذ العصور البدائية! ولم يحقق نشر بعثة الدعم الدولية التي تقودها أفريقيا (MISCA) في ديسمبر 2013، وتحديد ولايتها بتحقيق الاستقرار في البلاد نتيجة لتصاعد موجة من أعمال القتل الطائفية، النتيجة المتوقعة فحسب، ولكن يبدو أيضا أنه لم يوقف تفكك جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يتدافع الآلاف للوصول إلى مناطق الأمان النسبي داخل البلاد أو خارجها.

لقد ظل الوضع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2012 متدهورا للغاية، إذ تشير التقديرات إلى أن عشرات الآلاف لقوا حتفهم، وأن نحو 2.2 مليون شخص، أي نصف سكان البلاد، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حتى 31 مارس عام 2014، بلغ عدد النازحين في جمهورية أفريقيا الوسطى نحو 1.625.000 نسمة منهم حوالي 200.000 في بانغي وحدها. كما بلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى حوالي 319.603 (150.000 في الكاميرون؛ وفي تشاد 90.000؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية 64.000؛ وفي جمهورية الكونغو الشعبية 15.000)¹⁰. ووفقا لنفس المصدر، تم في نهاية شهر مارس إجلاء 116.051 شخصا من جمهورية أفريقيا الوسطى، منهم 92.3832 من تشاد وبلدان أخرى. وتفيد تقارير بأن هناك أشخاصا يعانون من الجوع والملاريا والكوليرا في العديد من المخيمات التي تؤوي ضحايا هذه الأزمة، وبما أن موسم الأمطار بات وشيكا، فإن مشاكل عدم كفاية المأوى والتغذية للاجئين تزيد بشكل كبير. ويكاد نجاح كل دعم مقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية للضحايا، يعتمد اعتمادا كليا على الأموال التي تجمع من مساهمات خارجية. وقد وصفت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ، البارونة أموس، الوضع بقدر أكبر من الاقتدار: "هناك حاجة ماسة لتوفير الدعم المالي لتقديم البذور والأدوات حتى يتمكن الناس من الزراعة، حتى يتمكن من دعم إنجاز التمركز المسبق للمخزونات، ودعم العودة الطوعية حيثما أمكن، وتحسين الأوضاع في مواقع النازحين. وقد طلبنا 551 مليون دولار، وهو مبلغ

¹⁰ Central African Crisis: Regional Humanitarian Snapshot (as at March 2014)"

متواضع بالنظر إلى حجم الأزمة. لكننا لم نحصل حتى الآن سوى 16٪ من التمويل¹¹. ووفقاً للبارونة أموس، من بين الأشياء اللازمة الأكثر استعجالاً الخيام والغذاء والدواء وخاصة للفئات الأكثر ضعفاً من بين النازحين والضحايا الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة.

ويتمثل الشاغل الأكثر إلحاحاً في كيفية إجلاء 19.000 مسلم على وجه السرعة من بانغي، وكذلك من مدن أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، ممن تحاصرهم الميليشيا المسيحية المناهضة للبالاكا وتهدد حياتهم. وقد زادت القدرات العسكرية لهذه الميليشيا ولديها الآن الجرأة على مهاجمة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وتبسط هذه الميليشيا حتى الآن سيطرتها على جميع الطرق الرئيسية من بانغي وإلها، فضلاً عن العديد من البلدات والقرى في جنوب غرب البلاد. ويوجد حالياً حوالي 6000 من قوات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي حوالي نصف العدد المطلوب، مما يجعل من الصعب للغاية على القوات أن توقف المجازر المستمرة في جميع أنحاء الجزء الجنوبي الغربي من البلاد. وقال وزير الخارجية توسان كونغو داوودو متأسفاً "إن الدولة ليس لديها بالفعل أي قدرة على إدارة مجموعة التهديدات التي تواجهها - عدم وجود جيش وطني، وافتقار من بقي من عناصر الشرطة والدرك إلى المعدات والوسائل الأساسية لممارسة واجباتهم، في حين أن الإدارة غائبة إلى حد كبير". وللأسف، استناداً إلى جميع المؤشرات، لن تتمكن الأمم المتحدة، حتى ربما إلى منتصف أيلول، 2014 من زيادة عدد قوات حفظ السلام إلى 12.000 - وهو الحد الأدنى اللازم لتولي المسؤولية بفعالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. في الوقت نفسه، صرح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب قراره 2127/2013 بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية الموجودة بالفعل في جمهورية أفريقيا الوسطى، للمساعدة في حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في البلاد وإعادة بسط سلطة الدولة على الأرض وكذلك تهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية. ولتمويل هذه الجهود، طلب المجلس من الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لبعثة الدعم الدولية، التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن توفر الدعم¹².

سادساً: انتهاكات حقوق الإنسان

¹¹ Baroness Amos, UN Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency: Remarks to the Press on the Situation in CAR, Geneva, 7/3/14

¹² S/RES/2127(2013) – 7072nd Meeting, 5 December 2013.

لم يكن لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى قط منذ أن أصبحت دولة ذات سيادة قبل 64 سنة، حكومة تكثر بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. بل كان غياب الحقوق المدنية والسياسية الأساسية سمة مشتركة بين جميع الأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد. ومع ذلك، حتى وفقا لمعايير جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تجري في البلاد منذ عام 2012 كانت غير مسبوقة. ففي التقرير السنوي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013، قال المفوض السامي ما يلي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ميليشيا السييكا السابقة.

"تشير التقارير إلى أن جنود السييكا الذين شاركوا في إعدامات من غير محاكمة لأفراد من قوات الأمن في الحكومة السابقة منذ بداية هجوم المتمردين في يناير 2012، كما ورد أن بعض أفراد السييكا عذبوا أو أساءوا معاملة مدنيين في نقاط التفتيش ومراكز الاحتجاز غير قانونية وأماكن أخرى وارتكبوا أعمال عنف جنسي شمل الأطفال؛ ونهب الممتلكات العامة والخاصة"¹³.

ومع ذلك، فإن انتقام الميليشيا المناهضة لبالاكا المسيحية منذ سبتمبر عام 2013، الذي شمل هجمات منسقة على أحياء المسلمين، بما في ذلك قتل مدنيين مسلمين على الملأ دون محاكمة وتشويه أجسادهم، وإضرار النار فيهم، مثلت فظائع منقطعة النظير في تاريخ الصراعات الحديثة. "فقد قطعت رؤوس أطفال (مسلمين)، ونحن على علم بأربع حالات على الأقل أكل فيها القتلة لحوم ضحاياهم. وقد عرضت إحدى منظمات المجتمع المدني التي ظلت تحاول بشجاعة توثيق الانتهاكات على الهيئة صورا بشعة لأحدى تلك الحالات"¹⁴. فقد وصفت منظمة العفو الدولية التي أرسلت العديد من المراقبين إلى بانغي وإلى مخيمات اللاجئين في مختلف دول الجوار، العنف المتواصل من قبل الميليشيا المسيحية المناهضة لبالاكا على المدنيين المسلمين بأنه "مأساة ذات أبعاد تاريخية"، يمكن أن تشكل سابقة خطيرة لدول أخرى في المنطقة. "إن الميليشيات المناهضة لبالاكا تشن هجمات عنيفة في محاولة لتطهير المسلمين عرقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى. والنتيجة هي نزوح المسلمين على

¹³ A/HRC/24/59 12 September 2013

¹⁴ UNHCHR Navi Pillay, press conference on 20 March 2014

نحو لم يسبق له مثيل".¹⁵ وقد غيرت هذه الهجرة التركيبية السكانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تغييراً تاماً، إذ أصبح المسلمون في الشمال والمسيحيون في جنوب البلاد. وتعهدت الميليشيات المناهضة للبالاكا ليس فقط بطرد جميع المسلمين من جمهورية أفريقيا الوسطى ولكن أيضاً بمحو أي رمز للإسلام في البلاد وبالتالي استهداف المسلمين استهدافاً مباشراً، وتدمير المساجد وخاصة في بانغي، وبلدات بودفاس وكارنوت وبيرباراتي، وكذلك امبيكي في الجنوب، وبوسانغوا في شمال غرب البلاد. فقد حوَصر ما لا يقل عن 19.000 من المسلمين في هذه المدن. وكان من الصعب تحديد عدد القتلى أو عدد الذين تمكنوا من الفرار إلى مناطق آمنة بأي درجة من اليقين. "لقد تم تدمير أكثر من ألف مسجد ومدرسة قرآنية؛ وقتل أكثر من مائة إمام".¹⁶

ومن المفيد أن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية قد شرعت في التحقيق التمهيدي بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى لتحديد إن كانت الفظائع التي ارتكبت هناك تشكل جرائم حرب محتملة. وأعربت السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن أسفها لأن القتال في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تفاقم واصطبغ بصبغة طائفية على نحو متزايد منذ مارس 2013. وبناء على ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية سوف تحقق في حوادث، "بما في ذلك مئات من أعمال القتل والاعتصاب والاستعباد الجنسي، وتدمير الممتلكات والنهب والتعذيب والتهجير القسري وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية".

وأضافت قائلة: "في كثير من الحوادث، يظهر أن الضحايا استهدفوا عمداً على أسس دينية"¹⁷. وقد قدمت ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان نفسها هيئات مختلفة لحقوق الإنسان، وهي منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذا الوكالات الإنسانية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة لديها ولاية قضائية على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت على أرض جمهورية أفريقيا الوسطى أو من قبل رعاياها منذ الأول من يونيو 2002، عندما صدقت على النظام

¹⁵ *Amnesty International, Annual Report 2013.*

¹⁶ *Koert Lindijer, the Dutch NRC-Handelsblad daily, 14/3/14*

¹⁷ *International Criminal Court (ICC) Press Release 07/02/14*

الأساسي. وبينت المدعية العامة أن هذه التحقيقات "لا علاقة لها بالحالة التي أحالتها سابقا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر 2004".

ويجري حاليا التعامل مع حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى على ثلاثة مستويات مختلفة في الأمم المتحدة: مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية. فوفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2127 (2013) الصادر بتاريخ 5 / 12 / 2013، أنشأ الأمين العام لجنة تحقيق دولية مؤلفة من خبراء في كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من أجل التحقيق على الفور في تقارير عن "انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل جميع الأطراف منذ 1/1/2013". ويتعين على اللجنة جمع المعلومات، والمساعدة في التعرف على مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات، والإشارة إلى المسؤولية الجنائية المحتملة والمساعدة على ضمان تقديم المسؤولين عنها للمساءلة. علاوة على ذلك، دعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة. وتشمل ولاية اللجنة العمل لفترة أولية مدتها سنة واحدة. ولدى اللجنة أمانة وثلاثة خبراء رفيعو المستوى، برئاسة برنارد أشومني من جمهورية الكاميرون.

سابعاً: الإجراءات ذات الأولوية والتوصيات

هناك العديد من المناطق في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تشهد أزمات وتستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة جدا من المجتمع الدولي، ولكن للأسف، لم يتخذ منها سوى القليل جدا. ونتيجة لذلك، لا تزال الأبعاد الإنسانية والأمنية للأزمات تشكل مصدر قلق شديد، بعد أكثر من عام منذ أول ظهور لها... كما أن الغياب شبه التام للمؤسسات الضرورية لسير العمل في الدولة الحديثة - الجيش الوطني والشرطة والقضاء والخدمة المدنية، الخ - لم يساعد في حل المشاكل.

وحاليا، لن تتمكن الحكومة الانتقالية، بدون قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في البلاد، من الصمود بمفردها ولو للحظة. فلأسف، ترابط القوات بشكل رئيسي في بانغي والمدن القريبة جدا من العاصمة، مما يجعل من المستحيل تقريبا فرض سلطتهما على الميليشيات التي تواصل ارتكاب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان. وفيما يلي المجالات ذات الأولوية التي

تحتاج إلى معالجة من أجل وضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى:

1. **عدم كفاية قوات حفظ السلام:** تقدر الأمم المتحدة الحد الأدنى لعدد القوات اللازمة لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى بحوالي 12.000 جندي. ومع ذلك، فإن هذه القوات لن تنتشر فعلا حتى سبتمبر. وفي الوقت نفسه، فإن قوات حفظ السلام الأفريقية (6000 جندي) والفرنسية (2000 جندي) المنتشرة غير كافية لحماية المدنيين بشكل فعال، خصوصا داخل مواقع النازحين وحولها وفي البلدات النائية حيث ما زال المسلمون موجودين. وقد طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى - BINUCA (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في إفريقيا الوسطى). ونظرا لاهتمام منظمة التعاون الإسلامي بوقف الإبادة الجماعية ضد المسلمين، ومن ثم حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء ودعمها للمساهمة بقوات في BINUCA. وكان انسحاب القوات التشادية من جمهورية أفريقيا الوسطى صفة نفسية عميقة للمجتمعات المسلمة، التي كانت ترى في القوات التشادية الحامي الرئيسي لها. ولتسهيل عودة النازحين المسلمين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من المهم أن توفر منظمة التعاون الإسلامي بديلا للقوات التشادية.
2. **إنقاذ الضحايا المسلمين المحاصرين:** وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت التقديرات تشير إلى أن أكثر من 20.000 مسلم مازالوا محاصرين في بانغي وعدة مدن أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، نتيجة للهجوم المتواصل الذي تشنه عليهم الميليشيات المناهضة للبالاكا المغيرة. وقد ذكر مراسل "نيويورك تايمز" أنه "في بودا، التي كانت حتى وقت قريب أحد الأماكن القليلة التي كان المسلمون آمنين فيها نسبيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ظل 4000 مسلم محاصرين لمدة أسابيع دون أي خطة لإنقاذهم. وقد قتل العديد من أولئك الذين غامروا بالخروج، ولا يريد من بقي منهم سوى السماح لهم بالمغادرة بأمان"¹⁹. وينبغي للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تحشد الدول الأعضاء لاستخدام كل نفوذ دبلوماسي ممكن لتشكيل الحكومة المؤقتة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن حماية قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وقوات حفظ السلام الفرنسية لمن بقي من السكان

¹⁹ New York Times, 10 April 2014

المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى من القتل المروع على أيدي الميليشيات المناهضة للبالاكا.

3. الصندوق الاستئماني لقوات حفظ السلام الأفريقية في أفريقيا

الوسطى: نص قرار مجلس الأمن 2127 (2013) الذي أنشأ قوات حفظ السلام الأفريقية في أفريقيا الوسطى، كذلك على إنشاء صندوق استئماني، يمكن من خلاله للدول الاعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أن توفر الدعم المالي. ويذكر أن هذه القوات البالغ عددها 6000 جندي هي أكبر قوة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد يرغب مجلس وزراء الخارجية أن يطلب من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، المساهمة في هذا الصندوق. وقد تعهدت دول أفريقية عدة بالمساهمة في هذه القوات، وهي نيجيريا، بمبلغ 1.5 مليون دولار؛ وجنوب أفريقيا، بمبلغ مليون دولار؛ وإثيوبيا وكوت ديفوار بمبلغ 500000 دولار لكل منهما؛ وغامبيا، بمبلغ 250.000 دولار. وقد وعدت الجزائر بنشر قوات ضمن البعثة في بانغي.

4. لجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى: ينبغي لجميع

الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أن تدعم اللجنة الدولية للتحقيق في الأحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ يناير 2013، لأنها تتيح الفرصة للبحث عن السبب الجذري لمعرفة كيف استحال سباق سياسي على السلطة إلى قتل وحشي للمسلمين على يد غوغاء في بلد عاش فيه المسلمون والمسيحيون معا في سلام لسنوات عديدة. وسوف تجمع اللجنة قائمة بالقتلى والمشوهين والممتلكات والخسائر التجارية التي دمرت، الخ. كما ستجري المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات بهدف ملاحقة أولئك الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية خلال الأزمة. ويذكر أن التطهير العرقي/الديني ضد أي مجموعة من الناس يشكل إبادة جماعية. وقد تأثر الآلاف في جمهورية أفريقيا الوسطى وأقل ما يمكن أن تقوم به منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة الضحايا هو تعريفهم بحقوقهم، وإعداد قوائم تبين خسائرهم استعدادا للإدلاء بشهادات أمام المحكمة الجنائية الدولية أو اللجنة المذكورة أعلاه.

5. مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى: يجري نقاش خلف الستار حول المستقبل

السياسي لجمهورية أفريقيا الوسطى، يكتنفه عامل التقسيم الفعلي للبلاد إلى قسمين - المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب. وهناك دعوة قوية للمصالحة على أساس شكل جديد من أشكال الحكم؛ وهو الابتعاد عن النموذج الوحدوي للحكومة إلى نموذج آخر من شأنه إعطاء الأجزاء المكونة للبلاد قدرا من الحكم الذاتي: وهو نموذج الفدرالية أو الكونفدرالية. على أن يؤدي كل ذلك إلى انتخابات

في فبراير 2015، الذي حدده قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2127/2013. ومع ذلك، لن يتحقق ذلك إلا إن تمكنت الحكومة المؤقتة الحالية من تحقيق الحد الأدنى من القدرة على العمل من بمفردها. ويعتقد معظم المسلمين المتضررين من الأعمال الوحشية للمليشيا المناهضة للبالاكا أنه من المبكر جدا بدء الحديث عن إجراء انتخابات خلال ثمانية أشهر، وذلك لأن عملية إعادة توطين أولئك الذين يرغبون في العودة إلى البلاد لا يتوقع أن تكتمل في ذلك الوقت. وسوف يكون إجراء الانتخابات في فبراير 2015 بمثابة حرمان المسلمين من حقهم في الاقتراع، وبالتالي إعطاء مصداقية لادعاء المليشيا المناهضة للبالاكا بأن كل مسلم في جمهورية أفريقيا الوسطى هو "أجنبي". وقد يرغب مجلس وزراء الخارجية في النظر في تاريخ فبراير 2015 موعدا لانتخابات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإن رأى تخوف السكان المسلمين في محله، فله أن يثير هذه المسألة مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثامناً: دور منظمة التعاون الإسلامي في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى

اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مبادرة من ست نقاط للتصدي لأكبر المخاطر التي يواجهها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو التالي: الأمن، والإنسانية والمالية والإدارة الداخلية والمصالحة والانتخابات²⁰. وتشارك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وبعض الدول الأعضاء في المنظمة في نقطة أو نقطتين من نقاط هذه المبادرة الست، سواء في الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا أو حماية أرواحهم وممتلكاتهم. وكانت تشاد والكاميرون الدولتين العضوين الوحيدتين في منظمة التعاون الإسلامي اللتين تساهمان بجنود في عملية حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - إلى أن أعلنت تشاد قرارها سحب قواتها من هذا البلد المضطرب. إضافة إلى ذلك، يستضيف هذان البلدان العضوان في المنظمة أكثر من 200,000 لاجئ أو عابر إلى بلدان ثالثة. وما من شك في أن تشاد والكاميرون يستحقان تقديراً كبيراً لاستخدام مواردهما الشحيحة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى هذا العدد من اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن ما لم تساعدهما دول أعضاء أخرى في المنظمة، فإن قدراتهما على مواصلة تحمل هذا العبء سوف تنقلص. وفي هذا الصدد، يستحق قرار مجلس المنظمات الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للمسلمين النازحين في جمهورية أفريقيا الوسطى،

20 UN News Centre, 22 February 2014

فضلا عن الموجودين منهم في مخيمات اللاجئين في الكاميرون وتشاد، الثناء الشديد. وللأسف، كما ذكر الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، "بسبب عدم وجود قدرات مالية من الأمانة العامة، جهودنا في المجال الإنساني محدودة على الرغم من تزايد الحاجة وزيادة الطلبات" 21 . ولاستكمال الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمنظمة، والدول الأعضاء، من الأهمية بمكان إشراك منظمات المجتمع المدني في منظمة التعاون الإسلامي. وللأسف، لم تكن من بين الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تربو على الخمسين التي كانت تعمل في بانغي، أي واحدة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد، كان تدشين الأمين العام لمجلس المنظمات الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي تطورا لقي الترحيب. ومن شأن حصول منظمات المجتمع المدني - التي شكلت مجلساً للعمل تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي - على الصفة الاستشارية لدى منظمة التعاون الإسلامي أن يمكنها من العمل على جمع الأموال لدعم الأنشطة الإنسانية في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من أزمات.

وتعد الجوانب المالية والإنسانية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي بدونها لن يكون الطريق إلى الحياة الطبيعية في البلاد سالكا، وظيفة تقوم بها الصناديق أساسا. ومع ذلك، فإن المصالحة والانتخابات، والتي تأتي ضمن المراحل النهائية في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي، تتسم بقدر أكبر من التعقيد. فهناك حاجة لإجراء مشاورات أوسع مع ممثلي المجتمعات المسلمة المحلية المتضررة قبل اتخاذ موقف بشأن هذه المرحلة من البرنامج الانتقالي. ويذكر أن التكلفة المالية والآثار الجغرافية السياسية المترتبة على مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في كل مراحل مبادرة النقاط الست المذكورة آنفاً، لحل الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى، مرتفعة. إلا أنه من الواضح أن منظمة التعاون الإسلامي لا ينظر إليها على أنها تقوم بدور رئيسي في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، ومن أجل المصلحة السياسية، يستحسن أن تكون منظمة التعاون الإسلامي على اتصال وثيق جدا مع الاتحاد الأفريقي في أي تدخل تعتمز القيام به في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي الوقت الذي تدافع المنظمة عن حقوق المسلمين الأبرياء، وكثير منهم حرم بوحشية من حياته وسبل عيشه، يجب عليها أيضا تجنب التعرض للوصف بأنها تبرر الأعمال الإجرامية التي قام بها الجنود المارقون من السيليكافوا وإن كانوا مسلمين.

21 OIC General Secretariat Press Release (OIC Receives Growing Requests from Affected People in Central African Republic and Mali) 14/04/14

ليس هناك شك في أن المسلمين كانوا أكبر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ يناير 2013، ولذلك يتعين على منظمة التعاون الإسلامي أن تحرص على تحقيق العدالة في التحقيقات التي سوف تتبع ذلك. وإلا فإن ما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن يسبب سابقة للاعتداء على حقوق الإنسان الأساسية للمسلمين في البلدان التي يشكلون فيها أقلية، كما هو الحال في معظم بلدان وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها. في الواقع، إن لم يتم وأد ذلك في مهده، فإنه يمكن أن يشجع الإسلاموفوبيا في البلدان التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون في سلام لعدة عقود. لذلك، لا ينبغي أن ينظر إلى المسألة في جمهورية أفريقيا الوسطى من منظور جمهورية أفريقيا الوسطى وحدها، ولكن لمجمل ما تمثله في الحاضر والمستقبل.

لابد من مساعدة المسلمين المتضررين من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تجميع سجلات توثق الخسائر البشرية والمادية التي تكبدوها، وذلك من أجل السعي إلى الحصول على تعويض عنها في المستقبل، وكذا رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، ولدى المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وينبغي دعم كبار أئمة بانغي، عمر كوبين لياما، ونظيره المسيحي، القس ديودون نزابالينا، وتشجيعهما في جهودهما الرامية إلى تحقيق المصالحة.

ويجب على المنظمة أن تتأكد من إنزال أشد العقاب بمقترفي جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغض النظر عن انتماء مقترفيها، وذلك لردع مثل هذه الانتهاكات.

وتدعو الهيئة الأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وإلى إشراك فرنسا على أساسا ثنائي بسبب تأثيرها في أفريقيا الوسطى، وكذا مع الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، وذلك من أجل إيجاد تسوية عاجلة ومقبولة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

اعتمدت الهيئة هذا التقرير والوثيقة المرفقة به في دورتها العاجية الخامسة التي عقدت في مقر المنظمة بجدة من 1 إلى 5 يونيو 2014. وتحت الهيئة مجلس وزراء الخارجية على اعتماد وإقرار هذا التقرير، بما في ذلك الطلب بالسماح للهيئة بالاستمرار في رصد أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى بالنيابة عن المنظمة. وبالفعل، ومن لكي يكون مجلس وزراء الخارجية محيطة بصورة كاملة بأبعاد حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للهيئة الدائمة لحقوق الإنسان مواصلة رصد تنفيذ مبادرة للأمم المتحدة ذات النقاط الست، والتحقيقات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الدولية للأمم المتحدة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم تقارير في هذا الصدد، فضلا عن التأكد

من حماية مصالح الضحايا المسلمين المتضررين في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة.

مرفق إضافي

للتقرير الخاص بوضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

اعتمد تقرير الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان الذي صدر عن وضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد ديسمبر 2013 على سلسلة من التقارير حول هذا الموضوع أصدرتها عدد من منظمات دولية غير الحكومية معنية بحقوق الإنسان، وعدد من الوكالات الإنسانية، فضلا عن تحليل الهيئة لهذه التقارير والتوصيات المقدمة في هذا الصدد. ويشكل هذا المرفق الإضافي تكملة للتقرير، تعتمد على تقرير الزيارة الميدانية للهيئة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 16 إلى 21 مايو 2014 بصفتي عضوا في وفد المنظمة الذي أرسل إلى هناك لتقييم الحاجيات الإنسانية لضحايا الأزمة.

وباعتباره تكملة للتقرير الرئيسي، يحاول هذا المرفق الإضافي استكشاف المجالات التي أغفلها التقرير أو التي لم يتطرق لها بالتفصيل، وهي كما يلي:

(1) الحق في الحياة: ويعد هذا الحق من أهم حقوق الإنسان الأساسية. فبعد خمسة أشهر من اندلاع الأزمة الطائفية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال المسلمون يُقتلون في العاصمة بانغي. وقد فر أكثر من 90% من المسلمين من البلاد، وهو يعيشون في أوضاع مأساوية في مخيمات النازحين أو في مخيمات اللاجئين خاصة في الكاميرون وتشاد. كما أن هناك آلاف النازحين المسيحيين لكنهم لا يتعرضون للتقتيل على غرار مواطنيهم المسلمين. واليوم، لم يتبق في بانغي سوى حوالي 1000 مسلم من أصل 250 ألف مسلم كانوا يقطنون المدينة قبل تفجر هذه الأزمة، وهم محاصرون في حي الكيلومتر 5. وكل محاولة للخروج من هذا الحي نتيجتها القتل على أيدي ميليشيات الأنتي بالাকা المسيحية التي تحيط بالمنطقة. وخلال فترة زيارتنا، تعرض المسلمون الذين غامروا بمغادرة هي المنطقة للقتل، بمن فيهم أحد الأشخاص الذين أخرجوا من سيارة أجرة وتم ذبحه أمام أعين بعض أعضاء وفدنا. وأكثر ما يبعث على الحزن أنه بالرغم من وجود قوات الاتحاد الأفريقي والقوات عملية سنغاري الفرنسية، إلا أن ميليشيات الأنتي بالাকা المسيحية لاتزال تمارس التقتيل بحرية. وفي الفندق الذي كنا نقيم فيه، وهو الفندق الوحيد الآمن في بانغي، كان يقيم خمسة مسلمين منذ ديسمبر 2013 ويدفعون حوالي 300 دولار أمريكي في اليوم، لكنهم لا يستطيعون الخروج عن نطاق الفندق خوفا من قتلهم. أحدهم اضطر لتغيير اسمه من أبويكر إلى الاسم المسيحي ألان لحفظ حياته.

وللأسف فإن علامة الصلاة على جبهته تكشف هويته. وترى الهيئة أن على منظمة التعاون الإسلامي أن تصدر نداء استغاثة لإنقاذ هؤلاء الأشخاص من وضعهم المأساوي. واكتشفنا أن هناك مجموعة أخرى من المسلمين يتعرضون للإبادة في صمت على أيدي ميليشيا الأنتي بالাকা دون أن ينتبه لهم المجتمع الدولي. ويتعلق الأمر بالرعاة الرحل من إثنية "فولوني" (مبورورو). فوفقا للتقارير التي تصلنا من المسلمين المتبقين في بانغي وأولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الكاميرون، قتل مئات من هؤلاء الرعاة الرحل وسلبت قطعانهم على أيدي ميليشيا الأنتي بالাকা. وقد صادفت الهيئة أحد هؤلاء الرحل في مخيم للاجئين في الكاميرون فأخبرها بأنه فقد أكثر من 200 بقرة. والمحزن أنه من الصعوبة بمكان تقييم عدد المسلمين الذين قتلوا منذ ديسمبر 2013، لأنه لم تتمكن أي وكالة من دخول أغلب المحافظات خارج بانغي الت تشهد أعمالا وحشية مماثلة.

(2) **حرية الدين:** إن آلاف المسلمين الذين قتلوا في جمهورية أفريقيا الوسطى إنما قتلوا لكونهم مسلمين. وفي بعض الحالات، يتم التمثيل بجثث القتلى ولا يسمح بدفنها وفقا للتعاليم الإسلامية. كان عدد المساجد في بانغي قبل الأزمة يقدر بـ 36 مسجدا لم يتبق منها اليوم إلا وثلاثة مساجد، فيما تحولت الأراضي التي كانت فيها هذه المساجد إلى فضاء يلعب الأطفال فيه كرة القدم! ولقد أثار المجتمع المسلم في بانغي معنا هذه مسألة وضع مساجدهم ودورهم التي تعرضت للهدم. وهم يحتاجون إلى التزام من الحكومة المؤقتة بمساعدتهم لإعادة بناء بيوتهم وبناء المساجد في نفس القطع الأرضية التي كانت عليها. وفي هذا الصدد، من المهم جدا تسجيل جميع مناطق العبادة التي تم تدميرها في أقرب وقت ممكن. إن حرية العبادة أساسية لأي محاولة لتضميد الجراح التي سببتها الأزمة، ويتعين على الحكومة المؤقتة أن تكون في المستوى وأن تقوم بواجبها. وردا على سؤال طرحه بعض المسلمين وبعض المسيحيين على الهيئة عما إذا كانت الحكومة المؤقتة تبذل ما في وسعها لتحقيق المصالحة التي تحتاجها البلاد بصورة عاجلة، كان الجواب في مجمله بالسلب. ولا يمكن إلا أن يكون كذلك في وقت لا يزال الناس يتعرضون فيه للتقتيل لا لأمر إلا بسبب معتقدتهم. بعد وهذه الزيارة، ترسخت لدى الهيئة قناعة مفادها أن مداواة الجراح الناجمة عن الصراعات القائمة بسبب الاختلافات العرقية والإيديولوجية والسياسية

أصعب من مداواة الجراح الناتجة عن الاختلافات في الدين، والتي تميل إلى أن تكون أكثر انتشارا.

(3) دور قوات عملية سنغاري الفرنسية: إن المجتمع المسلم في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يثق بالمرّة في قوات سنغاري الفرنسية في البلاد. ويظهر هذا من الشعارات الكثيرة التي تنتشر في جل مناطق بانغي مثل عبارات "فرنسا عدو الإسلامي" و "الجنود الفرنسيون غير مرحب بهم هنا". تمة مزاعم بأن القوات الفرنسية رفضت حماية الأقلية المسلمة أثناء تعرضهم للتقتيل في بانغي، "لأن فرنسا لا تريد أن ينظر إليها على أنها منحازة في الصراع بين ميليشيات السيليكا والأنتي بالাকা. وقالت هيومن رايتس واتش في تقريرها الذي صدر في 28/1/2014 "إن قوات سنغاري الفرنسية، التي تعمل على نزع سلاح السيليكا، تتردد في غالب الأحيان في التدخل لأنها ترى أنه ليس بإمكانها الانحياز لطرف ما، وحتى عندما يتعرض المسلمون -الذي أصبحوا عزلا الآن- للقتل في الهجمات الانتقامية التي تشنها أنتي بالাকা". وقالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، بدورها في 20/1/2014 "إن فرنسا تركت الجماعات المسلمة عرضة للهجمات بمبادرتها نزع سلاح ميليشيا السيليكا". والصعب في ظل هذه الاعترافات تبديد شك المجتمعات المسلمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغياب ثقتها في الفرنسيين". لكن فرنسا، باعتبارها قوة استعمارية سابقا، ستضل تمارس دورا مهيمنا في أفريقيا الوسطى، سواء من خلال تدخلها المباشر في إطار عملية سنغاري، أو تحت مظلة عملية حفظ السلام الأممية الموسعة المقررة في شهر سبتمبر. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن لفرنسا، التي لا يعتبرها المسلمون طرفا محايدا، أن تكون وسيطا في الأزمة في أفريقيا الوسطى؟ ترى الهيئة أن على المنظمة زيادة دورها في الجهود الدبلوماسية لاستعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع فرنسا وأدوات الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام الأممية في هذا البلد المضطرب.

(4) تحقيقات حقوق الإنسان في أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى: كما ذكرت الهيئة في تقريرها، أجرى مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تحقيقات بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال زيارة الهيئة لهذا البلد، تبين أن المجتمعات المسلمة المتبقية

لم تكن على علم بهذه التحقيقات، ناهيك عن الاستعداد الجيد لها. وعلى سبيل المثال، اكتشفت أنه باستثناء القتلى الذين يؤتى بجثامينهم إلى المسجد للصلاة عليهم، لا توجد إحصاءات دقيقة بأعداد المسلمين الذين تعرضوا للقتل. كما أنه لا توجد سجلات دقيقة بممتلكاتهم التي تعرضت للتخريب والتدمير، وذلك نظراً لكون معظم المسلمين قد غادروا البلاد. ولم تتعرض مئات المحلات التجارية المملوكة للمسلمين للنهب فحسب، ولكنها تمت تسويتها بالأرض كذلك. وكان من الواضح جداً أن المجتمعات المسلمة في حاجة إلى المساعدة القانونية لتمكين أفرادها من الإدلاء بشهاداتهم أمام فرق التحقيق العديدة التي تم إنشاؤها خصيصاً لجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن إعداد سجلات أكثر دقة بالخسائر المادية والبشرية. وحتى الآن، يتم التقييد يدوياً في جميع السجلات، ومن شأن توفير حاسوب واحد أو اثنين أن يسهل كثيراً من مهمة التسجيل والتوثيق.

(5) تعليق عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ: تم تعليق عضوية جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يونيو عام 2013، ومنذ ذلك الحين لم توقف تداول الماس المنتج في هذا البلد في سوق الماس الدولية من الناحية القانونية. وقد تسبب هذا التعليق في حرمان البلاد من حوالي 50% من عائداتها. وخلال زيارتنا، طلبت الحكومة المؤقتة من دول منظمة التعاون الإسلامي أن تمارس الضغط نيابة عنها لرفع التعليق. ومع ذلك، وعندما ناقشت الهيئة هذا الطلب مع قادة المجتمع المسلم، لاحظت أن وجهات نظرهم كانت متضاربة بشكل واضح مع وجهة نظر الحكومة المؤقتة. وكان المسلمون يسيطرون على تجارة الماس قبل النزاع، ولكن بعد المذبحة التي نفذها مناهضو البالاكا، أصبحت حقول الماس الآن تحت سيطرة ما يسميه رئيس الوزراء "العصابات الإجرامية". ويعتقد المسلمون أن رفع العقوبات المفروضة على تصدير الماس في هذا الوقت لن يؤدي إلا إلى تعزيز قوة العصابات الإجرامية، وبالتالي سيجد المسلمون الذين أجبروا على الفرار من البلاد صعوبات أكبر في استعادة نشاطهم ونشاطهم السابق في هذا المجال عند عودتهم إلى البلاد. ووفقاً لذلك، تعتقد المجتمعات المسلمة أنه لم يحن الوقت بعد لرفع هذه العقوبات. وتعتقد الهيئة أن رفع العقوبات بشأن عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لا ينبغي أن يُناقش بمعزل عن عملية المصالحة الشاملة في البلاد.

(6) **انتخابات فبراير 2015:** على الرغم من موافقة الأمم المتحدة، بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي، على إجراء الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن إجراء "انتخابات شاملة للجميع وحرّة ونزيهة" في هذا البلد في موعد لا يتجاوز فبراير 2015 أمر مستحيل من الناحية العملية. ذلك أنه، حتى هذه اللحظة، لا يزال المسلمون يتعرضون للتقتيل في البلاد، كما أن 50% تقريباً من سكان البلاد هم في حاجة إلى مساعدات إنسانية. ويتفق على هذا الرأي جميع ممثلي الوكالات الإنسانية العاملة في بانغي تقريباً. والسؤال هو كيف وصل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة إلى هذه النتيجة إذا كان ممثلو مختلف وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية العاملة في الميدان لهم رأي مخالف؟ وعندما تحدثت إلى عضو سابق مسلم من الجمعية الوطنية حول مدى استعداد المسلمين للمشاركة في الانتخابات العامة في فبراير المقبل، أجاب قائلاً: "عندما يقاتل الناس من أجل البقاء على قيد الحياة، تكون الانتخابات هي آخر ما يتبادر إلى الذهن". وأكد أن أكثر من 90% من المسلمين في دائرته الانتخابية قد فروا من بانغي، بما في ذلك أفراد عائلته. وأضاف قائلاً: "كل هذه مكائد حبكتها فرنسا لكي تضمن بقاء جمهورية أفريقيا الوسطى تحت سيطرتها المحكمة". وعليه، فإنني أوصي مجدداً بأن تطرح دول منظمة التعاون الإسلامي هذه المسألة في مجلس الأمن بهدف مراجعة قرار مجلس الأمن المذكور، ليس فقط لأنه يضر بمصالح الآلاف من المسلمين الذين أرغموا على الفرار من البلاد، ولكن أيضاً لأنه لا يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي على الأرض.

وأخيراً، فقد شكلت بعد زيارة الهيئة لجمهورية أفريقيا الوسطى قناعة مفادها أن عملية المصالحة في البلاد تتطلب نفساً طويلاً، وعلى منظمة التعاون الإسلامي أن ترسم استراتيجية ملائمة على هذا الأساس.
